



الوَفْدُ الدَّائِمُ لِلْمُمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ لَدِيِّ الْأَمْمِ الْمُتَحَدَّةِ - نِيُويُورُك
PERMANENT MISSION OF THE KINGDOM OF SAUDI ARABIA
TO THE UNITED NATIONS - NEW YORK

كلمة المملكة العربية السعودية
 أمام اللجنة السادسة (اللجنة القانونية)
 دوره الجمعية العامة للأمم المتحدة الـ ٧٢

البند (٨٦)
آثار النزاعات المسلحة على المعاهدات

يلقيها
الأستاذ/ حسن الجميع

نيويورك
٢٠ أكتوبر ٢٠١٧ م الموافق ٣٠ محرم ١٤٣٩ هـ

السيد الرئيس

السيدات والساسة اعضاء الوفود

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

ترحب المملكة العربية السعودية بأعمال لجنة القانون الدولي في موضوع "آثار النزاعات المسلحة على المعاهدات" وتشكر اللجنة على جهودها المستمرة في تدوين وتطوير القانون الدولي. وتثني بلادي على جهود اللجنة في ايضاح كثير من المواقف القانونية التي تقع بين قانون المعاهدات والقانون الإنساني الدولي.

وتود بلادي أن تشير إلى اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩م، وتأكد على أنها تظل المصدر الأساسي لتفسير كل الاتفاقيات الدولية. لذلك، ترى بلادي أن موضوع آثار النزاعات المسلحة على المعاهدات يجب ألا يخرج عن القواعد والمبادئ الثابتة للقانون الدولي في إطار النزاعات المسلحة، و ألا يتم إهمال قواعد القانون الإنساني الدولي المقبولة دولياً عند مناقشة مواد هذا البند.

ونود الاشارة إلى فائدة تحديد نوع الاتفاقيات التي لا يفترض أن تعلق أو تُلغى أثناء النزاعات المسلحة، ولكن النطاق الواسع لاتفاقيات المدرجة تحت المادة السابعة والمرفق الأخير وطبيعة تلك الاتفاقيات يجعله من الصعب جداً تصنيفهم في قائمة موحدة. حيث نرى أنه من الصعب جداً على الدول الأعضاء الاتفاق حول ما يدرج بالقائمة من عدمه. لذا نرى أن تضاف

**جزئية تحديد قائمة الاتفاقيات ضمن التعليقات والملحوظات للمادة السابعة
أو كخيار آخر النظر في امكانية إلغاء القائمة.**

السيد الرئيس، إن مبدأ عدم تأثير النزاعات المسلحة على الاتفاقيات الدولية سواء بالغائزها أو تعليقها تدعيمه الأعراف الدولية، وهذه الأعراف كفيلة بحد ذاتها لالتزام المجتمع الدولي بدون الحاجة إلى صياغة مواد لهذا الموضوع. لذلك، ترى بلادي أن تكون نصوص مواد هذا البند مبادئ توجيهية للدول الأعضاء عند حاجتهم لها واعتبارها مكملة لقواعد ومبادئ القانون الدولي فيما يتعلق بالنزاعات المسلحة، ولا ترى ضرورة للإستمرار في تدوين مواد اضافية ولا الحاجة الى ان تصبح قانوناً دولياً.

شكرا السيد الرئيس